والصورة والعدالة المركبة من العفة والحكمة والشجاعة وان كانت موصوفة
بكالبلقة من السواد والبياض وان كانت كلها اضافية فكالاتعدد والاقرب فانهما
مركبان من اضافة عارضة لاضافة اخرى وان كان بعضها اضافية وبعضها حقيقية
فكالسرير فانه مركب من الخشب الذي هو موجود حقيقي ومن الترتيب الذي هو
اضافي وان كان الثاني فهو ان يكون بعضها عدمية وبعضها وجودية فكالاولى
فانه مركب من وجودي وهو كونه مبدا العقل وعدمي وهو انه لا مبدا له قال
وقد تؤخذ موادا وقد تؤخذ محمولة فيعرض لها الجنسية والفصلية فتجعلا هما
واحدا اقول انّ اجزاء الماهية قد توجد من حيث انها محمولة عليها بالمواطاة
موادا فتكون اجزاء حقيقية للماهية لا تحمل عليها وقد توجد من حيث انها محمولة عليها
بالمواطاة فلا تكون اجزاء حقيقية لها بل اذا قيل لها انها اجزاء لها فبالمجاز من حيث ان
اللفظ الدال عليها جزء حدها ولنبين ذلك في مثال فنقول ان الجسم قد يؤخذ
من حيث انه مادة للحيوان فيكون جزءا حقيقيا له غير محمول عليه بالمواطاة وقد
يؤخذ من حيث انه محمول عليه بالمواطاة وجنس له فاذا اخذ الجسم جوهرا ذا طول
وعرض وعمق بشرط انه لا يدخل في وجوده معنى غير هذا وبحيث لو انضم معنى
غير هذا مثل حس وتغذ او غير ذلك كان معنى خارجا عن الجسم مضافا اليه فالجسم
مادة غير محمول على ما تحته وان اخذ جوهرا ذا طول وعرض وعمق بشرط ان لا يعرض
لشيء اصلا بل يقطع النظر عما عداه كان محمولا على كل نوع تحته وكذا النطق والحساس
والنامي فقد يؤخذ على الوجه الاول فيكون موادا وقد يوجد
على الوجه الثاني فيكون محمولة لا يقال اذا قلنا الانسان جسم فان كان
المراد به ان مفهوم الانسان موصوف بالجسم فهو ايضا باطل لان الجسم جزء من
الانسان والجزء متقدم والصفة متأخرة وان كان المراد به امرا اخر فلا بد من بيانه
ليصح النظر في صحته وفساده لانا نقول المراد امر ثالث وهو اتحادهما
في الوجود فان الانسان مغاير للحيوان في الماهية لكنهما يتحدان في الوجود والذات
لان الجسم من حيث هو لا يدخل في الجسم الابعد تعينه وانضمامه لعوارض الوجود الا الجسم
المعين بذلك المعين قال لو جاز الوجود الواجب لماهيتين لجاز قيام العرض
الواجب بمحلين والثاني باطل وعلى تقدير جوازه لا يجوز عروض الوجود الواجب لماهية
الجزء والكل لان الجزء من حيث هو جزء له وجود متقدم على وجود الكل وذلك الوجود
يمتنع ان يكون هو الوجود الذي عرض للكل وله لا امتناع ان يكون الجزء بذلك الوجود
متقدما على ذلك الوجود والا لزم تقدم الشيء على نفسه وهو محال واذا كان ذلك الوجود
مغايرا للوجود العارض للكل فلو كان الجزء ايضا موجودا بالوجود العارض للكل لزم
ان يكون للجزء وجودان وانه محال بالضرورة اجيب بان جواز عروض الوجود

لماهيتي

لماهيتين لا يستلزم جواز قيام العرض الواحد بمحلين وان الوجود ليس بعرض
ومعروضه لا يكون معروضا له في الخارج كالمعروض بالنسبة الى العرض بل عروض
الوجود لا يتصور الا في العقل فجاز عروضه للماهية المتقومة في العقل
بامرين واما قوله لا يجوز عروض الوجود الواجب لماهية الجزء والكل لان
الجزء من حيث هو جزء له وجود متقدم على وجود الكل قلنا مسلم ان الجزء
من حيث هو جزء له وجود متقدم على الكل لكن من حيث انه جزء لا يكون محمولا على الكل
حتى يلزم منه عروض الوجودين له بل الجزء من حيث هو جزء مادة والمادة غير محمولة
والمحمول من حيث هو محمول لا يكون له وجود مغاير لوجود الموضوع والحاصل ان
الجزء من حيث انه جزء يكون له وجود متقدم ولا يكون محمولا ومن حيث انه محمول
لا يكون له وجود غير وجود الموضوع فلا يلزم عروض الوجودين له هذا اذا اعتبر
الجنس من حيث هو محمول فقد يعرض له اما الجنس او الفصل وذلك لان الجزء من حيث هو
محمول اما ان يكون تمام الذاتي المشترك بين الماهية وما يخالفها في الحقيقة واحدا
وذلك لانه لو لم يكن جعلهما واحدا لكان لكل منهما وجود مغاير لوجود الاخر فلا يكون
احدهما محمولا على الاخر بالمواطاة وهذا انما يعتبر عند العقل قال والجنس
كالمادة وهو معلول والفصل كالصورة وهو علة اقول الجنس والفصل اذا
نسبا الى المادة والصورة كان الجنس اشبه بالمادة من الفصل والفصل اشبه
بالصورة من الجنس وذلك لان الجنس لا يقوم بالفعل الا مقارنا للفصل كما ان
المادة لا تتقوم بالفعل الا مقارنة للصورة والفصل علة لوجود الجنس على ان معنا
ان طبيعة الجنس في العقل امر مبهم لا يتحصل بنفسه فلا بد ان يكون اشياء كثيرة
كل واحد هو هو يحتاج الى ان يضيف الذهن اليه معنى زائدا يحصل ويتعين
ويكون هو واحدا من هذه الاشياء بعينه فهذا الزائد هو الفصل وعلية بهذا المعنى
لا يمكن منعها او توهم كون الفصل علة لطبيعة الجنس في الخارج خطأ لان الفصل في
الخارج بعينه الجنس فلا يكون علة له والا لزم تقدم الشيء بالوجود على نفسه فيمتنع
ان يكون بعينه هو الفصل قال وما لا جنس له فلا فصل له اقول الماهية
التي لا جنس لها لا فصل لها لانها اذا لم يكن لها جنس لم يشاركها غيرها في ذاتي فلا
تحتاج الى ان تنفصل عنه بفصل بل هي منفصلة بذاتها عن الغير وان كانت مشاركة
لها في الوجود وقيل ان الجنس العالي يجوز ان يكون له فصل مقوم لماهيته وان كان
لا جنس لها لجواز تركيبه من امرين او امور متساوية يكون كل منهما فصلا
مقوما قيل يمتنع تحقق ماهية مركبة من امرين او امور متساوية لان تلك الماهية ان
كانت جوهرا يكون الجوهر جنسا لها وان كانت عرضا كانت احد المقولات التسعة او احد
الثلاثة جنسا لها فلا يكون مركبة من امرين او امور متساوية لانا نقول لم لا

Copyright © King Saud University